بهرا الضياء

٧٤٠ دعم تواصل التعليم السرياني وتطويره، ومعالجة البرامج التربوية بما ينسجم والعراق الجديد.

العدد ٣٣١ - الأحد ١١ كانون الأول ٢٠٠٥م- ٦٧٥٥ آ

Bahra No. 331 Sun. 11 Dec 2005

انتخابات الخارج تجابه صعوبات

لا توجد ضمانات بانتخابات ديمقراطية طالما لا يوجد ممثل حقيقي عن المفوضية في الخارج والمفوضية ستبطل نتائج أي مركز إذا ثبت تزوير فيه

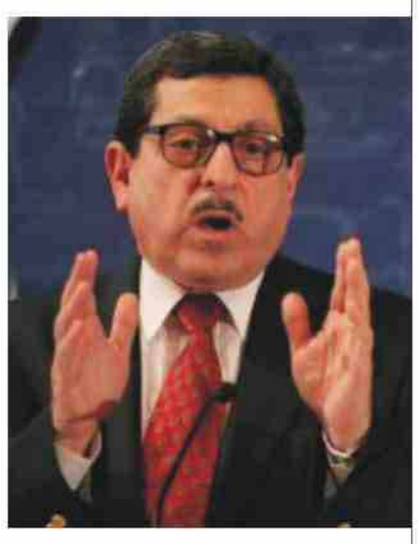

بغداد - بهرا

توقع الدكتور فريد ايار عضو مجلس المفوضية العليا المستقلة للانتخابات أن تجري عملية الانتخاب في السويد بشفافية وحيادية ونزاهة وبشكل يتواكب مع أنظمة المفوضية وقراراتها فيما يساوره الشك أن تحصل كذلك في لندن نظرا لوجود صراعات وهيمنة لبعض الأشخاص الذين لا علاقة لهم بمركز المفوضية في لندن.

وقال في تصريح صحفي إثر عودته من جولة شملت ثلاث دول هي لبنان والسويد وبريطانيا ان الهدف من الجولات التي قررها مجلس المفوضين هو لتحسين أداء المراكز الانتخابية في الـ ١٥ دولة في الخارج وبعد أن لاحظ أن هناك الكثير من الأخطاء في تنظيم المكاتب الخارجية ولا تتواكب مع أنظمة المفوضية في الحيادية والشفافية والنزاهة.

وابلغ الدكتور ايار مجلس المفوضين أن زيارته الى بيروت والسويد كانت ناجحة حيث تم تنظيم جميع الأمور بحيث ستسير العملية الانتخابية بشكل جيد جداً سيما وان جميع الكيانات السياسية ومنظمات المجتمع المدني تفهمت دوافع المفوضية الحيادية وهو أمر ترك الانطباع لدينا أن النجاح سيكون مرادفا للعملية الانتخابية في هاتين الدولتين اللتين زارهما.

واشار أما، في بريطانيا فان الأمر مختلف تماماً فقد لاحظ وفي مركز لندن بالذات بأن هناك نوعا من الاحتلال لهذا المركز من قبل أشخاص لا يؤمنون بمبادئ المفوضية التي تقول بالشفافية والنزاهة والموضوعية علما بان هؤلاء عينوا بشكل عشوائي وبدون أخذ رأي مجلس المفوضين الذي فصل أحدهم ولم يستجب الى هذا القرار لغاية هذا اليوم.

لقد عمد هؤلاء على طرد بعض الموظفين المعينين، وعينوا محلهم من الأقرباء والمقربين ومنعوا حتى مدير مركز بريطانيا الذي ارسل من قبل مجلس المفوضين من الدخول بادعاء ان البناية المؤجرة للمفوضية تعود ملكيتها لاحدهم.

واشار الدكتور ايار ازاء هذه الحالة غير الصحية في مكتب لندن واحتراما للذات قررنا عدم مواصلة مساعينا لايجاد الحلول لتنفيذ عملية انتخابية حرة ونزيهة وقررنا العودة الى بغداد بعد ان رأينا ان هؤلاء يتبعون أساليب تذكرنا بمخابرات صدام حسين حيث يجري التنصت على المكالمات الهاتفية التي نجريها عندما نكون في المكتب وتسجيل المكالمات عندما نكون خارجها او تأجير البعض لتدبيج اكاذيب تنشر على مواقع معينة وتحت مسميات وهمية.

ان هذه التصرفات تجابه حالياً بالكثير من الاعتراضات من المنظمات العراقية في انكلترا وان الكثير من الاحاديث تدور بان الصراعات والخلافات التي تحصل داخل المركز الانتخابي مرده أيضاً الى التلاعب بأموال المفوضية المرسلة بأسماء هؤلاء. لقد دخلت الشرطة البريطانية قبل اسبوع الى مركز المفوضية في لندن لفض نزاعات افتعلها هؤلاء بعد منعهم بعض الموظفين من الدخول.

وابدى الدكتور ايار أسفه الشديد وحزنه من تصوير الفهم الذي تمتلكه المفوضية حول الحيادية والنزاهة والشفافية بأنه "ضد" حزب أو تكتل سياسي كما أسف للاسلوب غير المنضبط من المهيمنين على مركز المفوضية في لندن حيث استكتبت البعض للاساءة بشكل لا يتواكب مع أي توجه اخلاقي وقد نشرت مقالات واتهامات مفبركة ضد مدير المركز الذي ارسل الى لندن من قبل مجلس المفوضين ليضفي الشرعية عليه.

وقال: "لقد بذلنا الجهد الخالص والجميع يعلم ذلك في الانتخابات الماضية وفي الاستفتاء للحصول على انتخابات نزيهة وشفافة وسوف لن نغير من قناعاتنا رغم الحملات التافهة التي تكتب ضدنا".

وبين انه قدم تقريرا لما حصل في مركز لندن الى مجلس المفوضين وخبراء الأمم المتحدة الذين يعرفون بواطن الأمور بشكل دقيق.

وقال: "ان الجميع يعلم أن أصوات الخارج لن تكون مؤثرة على موازين القوى داخل مجلس النواب إلا ان المفوضية ترى أن الأمور يجب ان تسير وفقاً لمبادئ الأمم المتحدة وان تكون شفافة وحرة ونزيهة وبذلك نستطيع بناء نموذج حضاري مستقل في المستقبل".

نعم لقائمة الرافدين٧٤٠

الياس صادق/ ديرالوك

يمر الشعب العراقي بعد أيام قليلة بمرحلة جديدة من تاريخ العراق وهي مرحلة الانتخابات النيابية ونحن الشعب "الكلدوآشوري السرياني" جزء أصيل من الشعب العراقي فمن الضروري المشاركة في الانتخابات بكثافة وان نعطي صوتنا بحرية وبدون خوف لأي قائمة نريد وعلينا أن لا ننسى بأننا أمام مسؤلية كبيرة تجاه هذا الشعب الذي عانى كثيراً من الظلم والاضطهاد بغية الوصول الى حقوقه واهدافه كباقي مكونات الشعب العراقي، ومن الواجب على كل فرد من أبناء شعبنا الادلاء بصوته في الانتخابات لكي نبرهن بأننا أحفاد "آشور وبابل" أصحاب التاريخ والكتابة والقوانين ونستطيع أن نقدم الكثير لهذا الوطن لأنه محتاج الى العطاء كما قدم أسلافنا منذ القدم. ويكون صوتنا واحداً لقائمة الرافدين التي طالبت وتطالب بحقوقنا وتخدم أمتنا ونقول "نعم" لجهود الحركة الديمقراطية الآشورية والمجلس القومي الكلدوآشوري وللقائمة المرقمة "٧٤٠" وذلك لكثير من النقاط سنذكر بعضا منها:

١. نعم لقائمة الرافدين "٧٤٠" لانها تمثل كافة أبناء شعبنا من "السريان، الاشوريين، الكلدان" وتطالب بوحدة شعبنا.

٢. نعم لقائمة الرافدين "٧٤٠" لأنها برزت على الساحة السياسية الكلدوآشورية منذ تأسيسها عام ١٩٧٩ والى يومنا هذا، أي إنها مثلت شعبنا في المحافل الوطنية والإقليمية والدولية.

٣. نعم لقائمة الرافدين "٧٤٠" لأنه بجهودها وصل التعليم السرياني الى هذه المرحلة بنجاح والتي لم يشهد شعبنا هذا منذ زمن كما أشاد قداسة البطريرك "مار دنخا" بطريرك كنيسة المشرق الآشورية في العالم قبل أيام بجهود الحركة الديمقراطية الآشورية ونضال السيد "يونادم كنا" بهذا الانجاز العظيم.

٤. نعم لقائمة الرافدين"٧٤٠" لأنها هي التي تطالب بحقوقنا السياسية والثقافية والإدارية والدينية.

٥. نعم لقائمة الرافدين "٧٤٠" لأنها قائمة مستقلة تخص شعبنا الكلداني السرياني الآشوري.

٦. نعم لقائمة الرافدين "٧٤٠" لأن مرشيحها لديهم شهادات عالية وهم من أصحاب الخبرة والتجربة وذو كفاءة عالية وعملوا في الحقل السياسي لسنوات طويلة.

٧. نعم لقائمة الرافدين "٧٤٠" لأنها قدمت الكثير من الشهداء وما زال أمامها الكثير لكي يصل شعبنا الى حقوقه واهدافه.

٨. نعم لقائمة الرافدين "٧٤٠" لأنها هي التي تهتم بقرانا واعمارها وايصال الخدمات والحياة اليها.

٩. نعم لقائمة الرافدين "٧٤٠" لكي لا ينسانا تاريخنا وحضارتنا وتراثنا الحافل بالانجازات والعجائب منذ قرون طويلة.

وفي الختام، ونحن واثقون من أبناء شعبنا، ولكن نقول للأصوات القليلة الضائعة ضموا أصواتكم لأصوات غالبية شعبكم، لصوت الحرية والديمقراطية والسلام والمحبة الذي هو صوت قائمة الرافدين "٧٤٠".

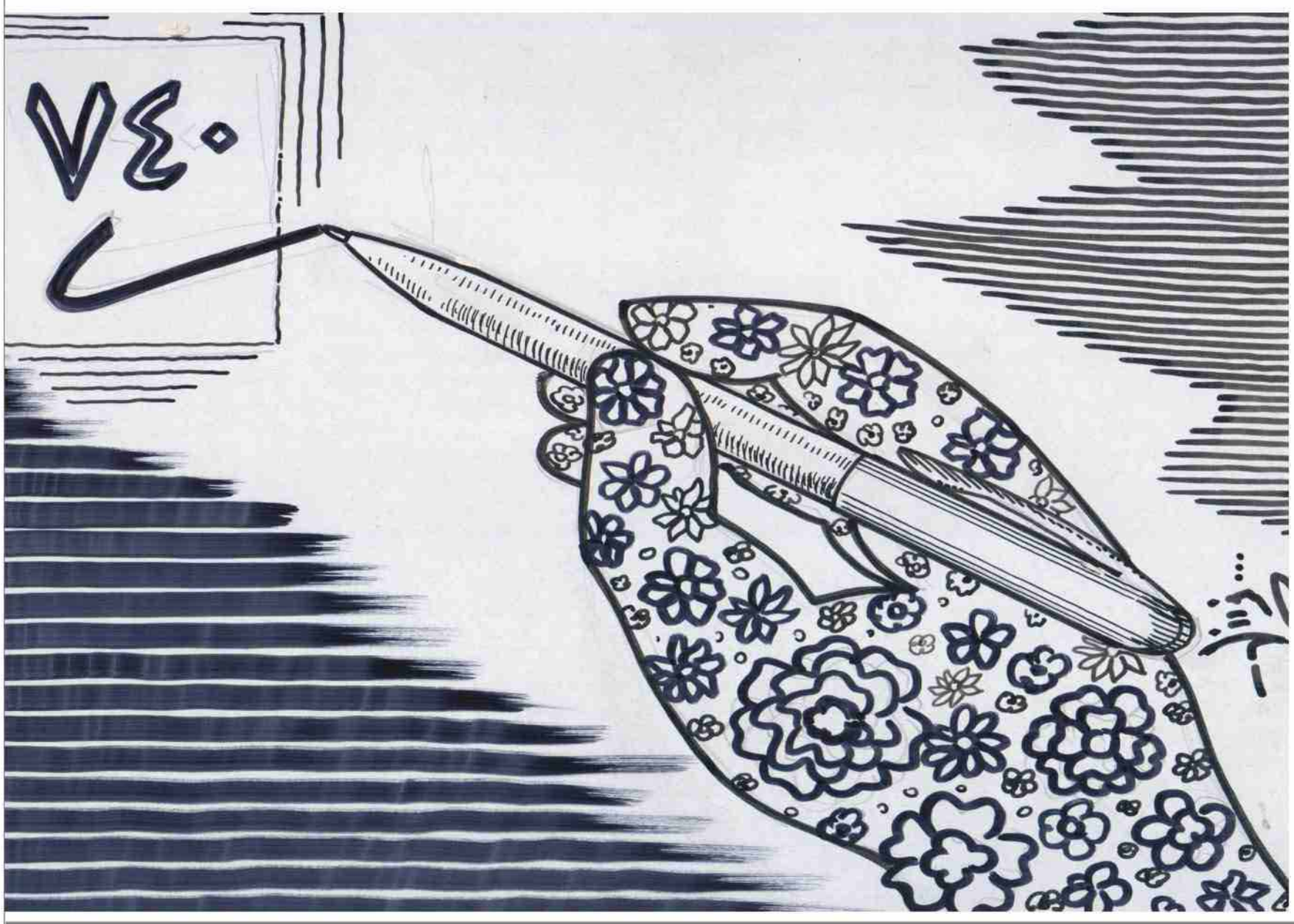

الديمقراطية كنهج في التفكير

كيوركيس أوراها يوسف/ بغداد

إن الخطوة الأولى لفهم منهج الديمقراطية تكمن في تهيئة أنفسنا لأن نعتبر الديمقراطية منهجاً في التفكير وإسلوب في العمل السياسي وليست صيغة مرسومة المعالم مقدمة من قبل الغرب ملزمين بتطبيقها، إختلفت مع تقاليدنا وحضارتنا أم لا؟.

فالديمقراطية برنامج يطرح على الشعوب وليس له مبرر سوى الرغبة فيه ومن هنا تأتي أهمية الالتزام بأسسها وقواعدها ولا يقتصر التعامل مع الديمقراطية على الاقتباس وتعديل آليات تطبيقها كالانتخابات وتنظيم الأحزاب بل يتطلب فهما كاملا لايديولوجيتها وأسس نمط الديمقراطية في العصر الحديث.

والديمقراطية ليست فقط إجراءات سياسية كالانتخابات وأخذ قرار الأغلبية والتمثيل الشعبي.. فهي في نفس الوقت تلتزم بمبادئ أخلاقية ومعنوية كالعدالة والمساواة والحرية وحقوق الإنسان المعترف بها دوليا، وأيضا للديمقراطية ثوابت تتلاءم مع ظروفنا وحضارتنا وتتوافق معها، من تلك الثوابت على سبيل المثال، حل الخلافات عن طريق الوفاق والمصالحة والأساليب المدنية، والابتعاد عن العنف والتعصب والظلم.

ولكن كون الظروف السياسية لدى أغلب بلدان العالم تشكل في أغلب الأحيان بيئة مغايرة لا تصلح لأن تنمو فيها المؤسسات الديمقراطية لذا يجب أن نفكر في تعين المنهج الواجب إتباعه عندما نتحدث عن التغير نحو الديمقراطية وعدم التقيد الصارم لصيغة واحدة خاصة، وأن يكون غرضنا الأساس سلوك نهج تحديثي للفكر الديمقراطي تماشيا مع روح العصر الذي نعيش فيه، وأن لا نفهم الديمقراطية ببعض التنازلات قد تقدمها الأنظمة السلطوية من باب الإضطرار كما حصل في عهد النظام السابق، بل أن الديمقراطية عملية متواصلة تم بناؤها على درجات ومراحل وإن تلك العملية لا تنتهي بتاريخ معين.

وأن يكون تركيزنا في عملية التغير نحو الديمقراطية على قضايا ممكن تحقيقها في كل مرحلة من مراحل التغير والتي يكون تأثيرها إيجابيا على المواطن كالإصرار على احترام الدستور والعمل به ورفض تدخل السلطة في وسائل التعبير السياسي وطلب إصلاح قوانين الانتخابات وسلامة سجل الناخبين والمؤهلين وكذلك مقاومة نزعة بيع الأصوات وشراؤها.

قد لا يمكن تحقيق نظام ديمقراطي سليم كامل في بداية التحول الديمقراطي ولكن من الخطأ أيضا رفض التحول جملة وتفصيلا، ففي كل الأحوال إن الديمقراطية أفضل من نظام الحزب الواحد المستبد ويمكن إصلاح الخلل بتشخيص أماكن الضعف والعمل على تصحيحها بدلاً من رفضها، فالنظام المستبد والذي ينتهك حقوق الإنسان يكون هدفاً للتنديد والمقاومة.

وللمواطنين دور مهم في ترسيخ الديمقراطية في اي بلد على أسس سليمة عن طريق المشاركة في الانتخابات واختياره المرشح على أساس أن الفائز يمثل الأمة كاملة وليس ناخبه بالدرجة الأولى، فالذي يتسلم مقاليد السلطة يمثل جميع المواطنين على اختلاف مذاهبهم وقومياتهم وأن خضوع الناخب لتأثيرات سياسية "حزبية" أو طائفية، أو مذهبية، أو قومية تكون لها نتائج سلبية على العملية الديمقراطية وبناء الدولة الحديثة وكذلك خضوع الناخب للتأثيرات السابقة ذكرها تشكل خطرا على احتمال بروزها في البلدان المتقدمة ذات المجتمعات المدنية التي تسود فيها معايير ومضامين الحرية والحياة الديمقراطية والكفاءة في إدارة شؤون البلد، وكما أن الأساليب الترويجية المتاحة حاليا لدى جميع فئات المجتمع سواء كانوا من المفكرين والمبدعين أو عكسهم يشكل خطرا آخر على مسير العملية الديمقراطية بالشكل المطلوب، لذا يجب على كل المؤسسات الديمقراطية ومؤسسات المجتمع المدني ووسائل الإعلام نشر الوعي الانتخابي لدى المواطنين وترشيدهم للإختيار الأفضل وعدم التصويت للشعارات والإدعاءات والداعين الى تقسيم الأمة على حساب مصالحهم الشخصية أو خدمة لغيرهم.. بل يكون التصويت للناس المعروفين بوطنيتهم وتاريخهم النضالي من أجل الوطن والأمة لذا فإن عملية الاختيار أصبحت أمانة تحمل مسؤوليتها كل مواطن تجاه وطنه وشعبه.

بروز ظاهرة "المستبد بأمره" في العراق احتمال قائم!

عادل فرج القس يونان/ بغداد

من الممكن كتابة صفحات وصفحات عديدة جدا كأدلة وبراهين تدعم أو تؤيد هذا التحليل لأن تاريخ المجتمعات البشرية مليء بالأدلة والبراهين، إلا أن الاختصار مع الاحتفاظ بالمغزى للوصول الى الهدف المنشود ضرورة مطلوبة لها مبرراتها وأسبابها!. لذلك فإن إحتمال بروز هذه الظاهرة في جميع المجتمعات قائم حقا ويمكن الدلالة عليه عند مراجعة التاريخ القديم والحديث لدول العالم، ورغم أن احتمال بروز هذه الظاهرة في الدول النامية وذات المستوى المتخلف اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا يكون أكبر بكثير من احتمال بروزها في البلدان المتقدمة ذات المجتمعات المدنية التي تسود فيها معايير ومضامين الحرية والحياة الديمقراطية والمؤسسات الدستورية ومنظمات المجتمع المدني الحديثة، لكن ذلك لم يمنع من بروز "هتلر" والعشرات من أمثاله والذين عملوا بمعيتهم وكدليل على احتمال ظهورها في البلدان المتقدمة نتيجة عوامل مساعدة ومحفزة على الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية.

أما نحن العراقيين فإننا نعيش في منطقة الشرق الأوسط المليئة بالتوترات والخصومات والنزاعات إضافة الى الآثار النفسية العميقة جدا التي نشأت عند الفرد والمجتمع العراقي خلال عقود منصرمة بسبب السياسات التي مارسها والدور الذي لعبه "المستبدين بأمرهم" في العراق. دعونا نتذكر الأساليب التي مورست في التعذيب والقتل والقبور الجماعية، هؤلاء لم يقتلهم شخص واحد بل ساعده في ذلك المئات من أعوانه وآلاف من عامة الناس كما لا ننسى أبدا كيف كانوا يخرجون الطلاب من مدارسهم ليحضروا مع جموع غفيرة من رجال ونساء وشيوخ وذوي المرحوم بالقوة ليشاهدوا عملية تنفيذ حكم الإعدام شنقا حتى الموت بالضحية ويأمروهم بالتصفيق بعد تنفيذ الإعدام لا بل وكيف كانوا يمثلون بالضحايا وهم أحياء حتى الموت ومع ذلك يُسحلون على الأرض تمثيلا وانتقاما!.

علينا ان نحلل هذه الشخصية ومن ساهم في تكوينها وكيف نشأت في المجتمع العراقي وكيف ينقلب الضحية الى جلاد في لحظة واحدة؟. قراءة دقيقة لتاريخ العراق القديم والحديث سيكشف وجود مجموعة هائلة من الملوك والآلهة وأنصاف الآلهة والحكام وكثرة من أتباعهم الذين حكموا العراق بالحديد والنار الذين ساموا المجتمع العراقي سوء العذاب وأذلو كل فرد فيه وبذروا ثرواته وتراثه وحضارته وهم الذين وضعوا القوانين الجائرة المليئة بأقسى العقوبات وأشدها ظلما من أجل فرض سيادتهم ومصالحهم على المجتمع كل ذلك لا يكفي لإقناعنا بما يفترض ان نحترس من "الإستبداد الذي فينا". الإستبداد والقسوة هي التي تلاحقنا حتى اليوم وقراءة مكثفة لحياة العشيرة والعائلة والبيت سنجد كيف كان وما يزال يمارس الأب والشيخ ورجل الدين في تربية أطفاله والمجتمع على مدى أجيال كثيرة تلك التربية التي تتميز بالذكورية والقسوة والعنف في مواجهة المشكلات والسعي لامتلاك "القوة" باعتبارها الطريق الوحيد للوصول الى الحق!. نعم، أن كل هذه هي عوامل وراء ظهور الشخصيات المنحرفة لأنها "التربة الخصبة" التي يمكن ان ينمو ويترعرع فيها ثم تهيمن وتتحكم بالدولة والمجتمع حيث نرى بوضوح كيف يسود الإستبداد وتغيب الديمقراطية وحقوق الإنسان وحقوق القوميات والأديان والمذاهب والإتجاهات الفكرية الديمقراطية عن حياة الناس تحت واجهات مختلفة "ولا ننسى العوامل الكامنة وراء ذلك" رغم التباين في الواجهات التي يمارسها الإستبداد فأن هويته تبقى واحدة وعواقبها واحدة أيضا!. لأن مثل هذه الأرضية والتي ما زالت مستمرة يمكنها ان تسمح في المستقبل أيضا "بروز المستبدين" بهذا القدر أو ذاك لأننا من حيث المبدأ نرتبط بنفس المجتمع وعلاقاته وتراثه وثقافته رغم اختلاف التربية العائلية المباشرة عليه يمكن ان ينمو هذا الشيء الصغير فينا ليتحول الى معضلة اسمها "المستبد بأمره" لأن الظروف والمستلزمات القائمة تسمح بنمو وتطور مثل هذه الشخصية المنحرفة لا بل وما ينمو فينا خارج إرادتنا أحيانا كثيرة وما يجري في العراق منذ مئات السنين يمنحنا الدليل على ذلك "أي بروز الظاهرة التي نحن بصدد تحليلها في مجتمعنا" لا بل انه قابل للظهور في كل لحظة!. وما نعيشه اليوم يعطينا الإنطباع بوجود من لديه استعداد لذلك كما أن هذه الفكرة جاءت من المأسات والمهزلة في عراقنا اليوم.

وعندما نلقي نظرة على معظم القوى السياسية الفاعلة سنجد حقيقة هذه الظاهرة السلبية في الواقع العراقي المعاش وإن كان بروزها متباين من حزب الى آخر وعندما لا نجدها في الممارسة العامة نجدها في الممارسة الحزبية حيث يعجز المناضل أو الحزبي عن نقد مسؤولية الحزبين أو المسؤول الأول في الحزب لأن هذا المسؤول يعتبر نفسه قائدا للحزب وبالتالي فهو معصوم من الخطأ ولا يجوز المساس به مطلقا وأنه يعمل بصورة أفضل ويرفض في ضوء ذلك ترك منصبه لغيره "هذه هي البداية الفعلية للإصابة بالشعور بالعظمة وامتلاك الحقيقة والحق في آن واحد، وأن الجميع عاجزون عن أداء ما يؤديه هو للمجتمع والحزب لا بل وهناك فجوة بين مستواه ومستوى الآخرين" وهذا ما يقود بالنتيجة الى ارتكاب المزيد من الأخطاء ويبعد الناس عن الواقع ويشكل ما يطلق عليه "بعبادة الفرد لنفسه وفرضها على الآخرين لعبادته" هكذا عن بعض المستبدين وهكذا تحولوا الى معضلة في الحياة العامة وفي حزبه ومن ثم في الدولة والمجتمع وأنا لا أقصد بذلك أبدا ولا يجوز أيضا اعتبار الجميع في مستوى واحد لكننا نلاحظ أن من يصل الى موقع يجلس على الكرسي "يفقد البعض من توازنه" لأن الكرسي أكبر منه وإلا قد ازداد تواضعه. "أن القاعدة الإنسانية تقول: كلما ازداد علم الإنسان زاد تواضعه أزاء الآخرين"، لأن تلك المواقع تمنحهم القوة والقدرة على التأثير ولو على جماعة صغيرة عند ذلك تبرز الظاهرة وتنمو وتأخذ أبعادها الشخصية والإجتماعية والسياسية ويمارسون على الآخرين ما يمارس عليهم وهكذا تتواصل الحلقات لتشكل سلسلة طويلة. وهذا أداء خطير جدا حيث نرى ونسمع كثير من الشعوب يعانون من قادتهم أو من بمعيتهم أو يعملون معهم لأنهم مصابون بهذا الداء الخطير لأنها معضلة، حيث أن الناس يبدؤون بالخشية والخوف من تقديم النقد لذلك القائد أو التكتل ضده والإنتقام منه!.

إذن المطلوب منا جميعا، هو كيف نواجه ما بداخلنا من صراع بين الحياة السليمة والعنف والقسوة بين الديمقراطية والإستبداد نتيجة العوامل التي أشرت اليها سلفا والتي تلعب دورا مهما وفعالا في تكويننا الذهني وبناء الفكر والممارسة لدينا.

لا بل المطلوب أيضا الوقوف بحزم وقوة وبكل الوسائل لمنع بروز "المستبد بأمره" في مجتمعنا العراقي وكفانا بؤسا وشقاء وضياعا!.